بسم الله الرحمن الرحيم

"لا يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لاَ تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلاَ تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْراً كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلاَنَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ"

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية ٢٨٦

جامعة الإسراء الخاصة

أنا الطالبة نور زين الدين محمد أبو طوق أفوض جامعة الإسراء الخاصة بتزويد نسخ من رسالتي / أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع :

التاريخ :

Al - isra' a University

I , Nour Zein Al- Dene Mohammed Abo Tooug , authorize Al - Isra ' a University to supply copies of my Thesis / Dissertation to libraries or establishments or individuals on request.

Signature:
Date:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان (حجية الشيء المقضي به في التشريع الأردني) وأجيــزت بتاريخ ٢/٤/٢٠٠٩ .

أعضاء لجنة المناقشة

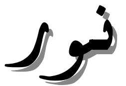
مشرفاً ورئيساً

عضواً

عضواً

عضواً


الإهداء
إلى رمز العطاء....
إلى المثل والقدوة...
إلى والدي العزيز.
إلى نبع الحنان.......
إلى رمز الوفاء......
إلى والدتي العزيزة.
إلى قدوتي ومثلي الأعلى في الحياة
إلى شقيقي وأستاذي ومعلمي
" المحامي الأستاذ ماهر أبو طوق"



شكر وعرفان:

أشكر الله العلي العظيم وأحمده على عونه لي لإنجاز هذا العمل المتواضع، وأنا أقف الآن على مرحلة انتقالية في حياتي ، فإن واجب الاعتراف بالجميل يحتّم علي أن أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى الدكتور أنيس المنصور على كل ما قدّمه لي من عون ومساعدة وإرشاد طيلة فترة إعداد هذه الرسالة مما له أكبر الأثر في إنارة الطريق أمامي نحو الصواب، فالكلمات عاجزة عن الشكر أمام ما تكبّده من عناء وتعب.



أشكرك جزيل الشكر

كما لا يفوتني هنا أن أتقدم بالشكر الخالص وعظيم الامتنان
للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء
قراءة هذه الرسالة ومشاركتهم الحكم والتقييم

نور

فهرس الرسالة

الملخص

يعتبر الدفع بحجية الشيء المقضي به من أغنى موضوعات القانون دراسة وبحثا، فقد تناولتها الأقلام منذ زمن بعيد ، ولا زالت تحتل الصدارة في كتب الفقه كواحدة من أهم مشاكل القانون ، وطبقها القضاء في الكثير من أحكامه .

وتأتي أهمية هذه الدراسة لتجنب الحصول على قرار قضائي أكثر من مرة للمطالبة بين نفس الخصوم وبذات المحل – أو الموضوع – ، ونفس السبب في الدعوى ، مما يؤدي الى احتمالية التعارض بين الأحكام الصادرة ، فتضيع هيبة القضاة وتتأبد المنازعات ، وبالتالي فانه يكفي لتجنب حدوث كل ما سبق أن نثبت صدور حكم سابق بين نفس الخصوم والمحل والسبب ، فيكتسب هذا الحكم حجية الشيء المقضي به ، ونستطيع منع طرح النزاع نفسه أمام القضاء مرة أخرى .

ولبحث هذا الموضوع ؛ بحثت في الفصل الأول من هذه الدراسة المقصود بهذه الحجية، وبينا أنها تختلف عن قوة الشيء المقضي به ذلك أن قوة الشيء المقضي به هي المرحلة

التي يصل فيها الحكم عدم قابليته للطعن بأي طريق من طرق الطعن الاعتيادية حتى لـــو ظل قابلا للطعن فيه بطريق غير اعتيادي ، ومن ثم بينا أن حجية الـــشيء المقــضي بـــه أصبحت متعلقة بالنظام العام ويجوز للمحكمة أن تأخذ بها من تلقاء نفسها ، وتبين لنا ومن خلال بحثنا لطبيعتها – وعلى خلاف ما استقر عليه التشريع الأردني – بأنها ليست بقرائن قانونية وانما هي قواعد موضوعية .

أما في الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد بحثنا فيه نطاق حجية الـــشيء المقــضي بـــه ، فبحثنا من زاوية الشروط الواجب توافرها في الحكم ، وهي أن يكون الحكم قطعيا صادرا عن مرجعا قضائيا مشكلا تشكيلا صحيحا بموجب سلطتها القضائية ، وأن يكـــون الحكـــم قطعيا فاصلا في موضوع النزاع ، ومن زاوية أخرى بحثنا شروط الدفع بحجية الـــشيء المقضي به من حيث اتحاد الخصوم ، اتحاد المحل ، واتحاد السبب .

حجية الشيء المقضي به في التشريع الأردني

إعداد / الباحثة

نور " زين الدين " محمد أبو طوق

إشراف الدكتور

أنيس منصور خالد المنصور

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في القانون

جامعة الاسراء

كلية الحقوق

أيار ٢٠٠٩